

Distr.
GENERAL

A/54/72
15 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٧٦ من القائمة الأولية*

نزاع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص البيان الصادر في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩ عن الممثل الرسمي لوزارة
خارجية الاتحاد الروسي بشأن مسألة تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
بند جدول الأعمال المعنون "نزاع السلاح العام الكامل".

(توقيع) س. لافروف

المرفق

البيان الصادر في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٩ عن الممثل الرسمي لوزارة خارجية الاتحاد الروسي

تم خلال المشاورات الموسعة التي جرت في بروكسل بين الاتحاد الروسي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناطو) التوصل إلى اتفاق بشأن إيجاد حل للمشاكل الرئيسية التي تكتنف تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في موعد لا يتجاوز نهاية الشهر الحالي. وبناء على ذلك، أصدر ممثلا الناطو والاتحاد الروسي في مفاوضات فيينا بيانين رسميين في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩، أكدوا فيهما استعدادهما للعمل، مع غيرهما من الدول الأطراف، على إعداد وثيقة تحدد معايير التعديل المقبولة للأطراف، ووضع تلك الوثيقة موضع التنفيذ. ويجب أن تتضمن الوثيقة، بشكل خاص، مداخل متفق عليها لتناول مشاكل القيود الجانبية وتعزيز الاستقرار في وسط أوروبا. فهذه المسائل ذات أهمية رئيسية بالنسبة للأمن الأوروبي في ضوء التوسع المرتقب لحلف الناطو.

ويشيد الجانب الروسي بالتحويلات الإيجابية في مواقف الدول الأعضاء في الحلف، والتي تقف شاهدا على سعيها لتهيئة الظروف الكفيلة بإنجاح إنجاز تعديل تلك الوثيقة قبل انعقاد قمة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وروسيا تعول على تمسك جميع الدول الأطراف بهذا التوجه، وعلى فهم هذه الدول لما يعنيه عامل الزمن بالنسبة للاتحاد الروسي. ومع إلحاحنا على ضرورة التوصل إلى حلول لمشاكل تعديل المعاهدة في الوقت المناسب، بالنظر إلى الجدول الزمني لتوسيع الناطو، فإننا نعتد على وحدة مواقف شعبنا وجهازينا التشريعي والتنفيذي تجاه تقوية العلاقات المشتركة مع الحلف.

إن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تشكل دعامة الأمن الأوروبي. وتمثل صيانته وتقويته المهمة الرئيسية التي يتطلب تنفيذها، على الأقل، حماية هذه المعاهدة الفريدة من التضارب الحتمي مع الأوضاع العسكرية والسياسية المستجدة في القارة إذا طال أمد المفاوضات مستقبلا.
